

تقييم الاداء المالي لشركات التأمين في دولة قطر باستخدام DUPONT SYSTEM

م. كفاح جبار حسن

عضو هيئة تدريس / جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

المستخلص

يعد دراسة العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة عن طريق DUPONT SYSTEM لمدة 10 سنوات من 2008 ولغاية 2017 في شركات التأمين القطرية تمكنا من تقييم مصدر وجحم العوائد عن طريق مدخلات هذا النظام والمتمثلة بثلاث مؤشرات هي : مؤشر هامش الربحية PM والذي يمثل كفاءة الادارة في تحقيق الارباح ومراقبة التكاليف والذي تميزت به الشركة القطرية العامة للتأمين بتحقيقها اعلى متوسط هامش ربح بلغ 99.699 و مؤشر منفعة الاصول AU والذي يقيس كفاءة الادارة في استخدام اصولها من اجل تحقيق ايراداتها و الذي تميزت به شركة الدوحة للتأمين حيث حققت اعلى منفعة للأصول بلغت 34.771 ، والمؤشر الاخير هو مؤشر الرفع المالي EM او ما يسمى بمؤشر مضاعف الملكية و هي النسبة التي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام اموال الملكية و الذي تميزت به شركة قطر للتأمين حيث حققت اعلى معدل رفع مال بلغ 267.677. و الهدف من استخدام DUPONT SYSTEM هو المقارنة بين اداء الشركات في الصناعة الواحدة باعتباره تحليلا شبكيا للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية وبهذا يضيف بعدا آخر لتقييم شركات التأمين القطرية من اجل الاستثمار الامثل المبني على تقييم اداء سليم و اظهرت نتائج الدراسة ان الشركات التي تتبع سياسة استراتيجية قيادة التكاليف قد حققت عائدا اقل من تلك التي تتبع سياسة استراتيجية التمايز . وتم اختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل التباين الاحادي ANOVA و تبين ما يلي:-

- 1- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات القطرية العاملة في مجال التأمين تعزى للعائد على حقوق الملكية. Return On Equity (ROE)
- 2- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين القطرية تعزى لمؤشر الرفع المالي Equity On Multiplier (EM) .
- 3- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين القطرية تعزى لمؤشر العائد على الموجودات Return On Asset (ROA)
- 4- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين القطرية تعزى لمؤشر هامش الربحية Profit Margin (PM) .

و لتأكيد النتائج تم إجراء اختبار المقارنة البعدية Multiple Comparisons Tukey

الكلمات الرئيسية:- تقييم الاداء، التأمين ، معدل العائد

Evaluating The Financial Performance Of Insurance Companies In The State Of Qatar Using DUPONT SYSTEM

Kafah jbar

Kafahjbar56@gmail.com

Abstract

After studying the correlation between return and risk by DUPONT SYSTEM for a period of 10 years from 2008 to 2017 in Qatari insurance companies, we were able to evaluate the source and magnitude of returns through the inputs of this system, which are represented by three indicators: the profit margin index PM, which represents the efficiency of management in achieving profits and monitoring The costs that Qatar General Insurance Company was distinguished by achieving the highest average profit margin of 99.699 and the AU Asset Benefit Index which measures the efficiency of management in using its assets to achieve its revenues and that was distinguished by Doha Insurance Company as it achieved the highest benefit for the assets amounted to 34.771, and the last indicator is The bad financial leverage EM, or the so-called multiplier index, is the ratio that measures the risks related to the use of property funds, which was characterized by Qatar Insurance Company, where it achieved the highest rate of raising money amounted to 267.677. The goal of using the DUPONT SYSTEM is to compare the performance of companies in one industry as a network analysis to predict future changes and thus adds another dimension to the evaluation of Qatari insurance companies for the optimal investment based on sound performance evaluation and the results of the study showed that companies that follow the strategy of driving costs may It yielded less than the policy of differentiation strategy, The research hypotheses were tested using ANOVA, and the following was found:

1. There are statistically significant differences between the Qatari companies operating in the insurance field due to the return on equity.
2. There are statistically significant differences between Qatari insurance companies attributable to the financial leverage index.
3. There are statistically significant differences between Qatari insurance companies attributable to the asset benefit index.
4. There are statistically significant differences between Qatari insurance companies attributable to the profit margin index

Keywords : Evaluating , Financial Performance, Insurance , DUPONT

المقدمة

كي تتمكن شركات التأمين من اداء وظائفها بكفاءة وفاعلية لابد ان يتم تقييم اداءها بالصورة التي تساعد على تحقيق اهدافها من خلال تزويد الادارة والمساهمين والمستثمرين بمعلومات مالية تتعلق بالعوائد المتحققة وتحليلاتها ولهذا تم استخدام DU Pont لاتباع العناصر المؤثرة في القوة الإيرادية من خلال اما فاعلية مؤشر ربحية الاقساط او مؤشر انتاجية الاصول او الاثنان معا في آن واحد ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم البحث الى خمسة مباحث المبحث الاول مفهوم التأمين واهمية تقييم الاداء , المبحث الثاني منهجية البحث والدراسات السابقة , المبحث الثالث تقييم الاداء باستخدام Du Pont System والمبحث الرابع الجانب العملي والمبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول / شركات التأمين واهمية تقييم الاداء

الاداء هو المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المنظمات فهو يشكل أهم أهدافها لتؤدي وظائفها بكفاءة وفاعلية وبالتالي فإن الاداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها في تحقيق اهدا فيها وقد عرف تقييم الاداء انه التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الاهداف المخططة والحكم على مدى كفاءة الادارة وتقييم جدوى الاستثمار في الوحدة الاقتصادية كما يبين موقع الوحدة الاقتصادية بالقطاع (عقل , 2009:239).

ويرى (Streib & Poster, 2005: 49) ان تقييم الاداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما يتم انجازه بالاعتماد على معايير العمل فمن خلال التقييم يتم وضع معايير الاداء المالي من واقع الخطط والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة والتي تستند على استراتيجيات تقييم الاداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الادارية من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

في حين يرى كل من (Jones & George, 2004: 367) ان تقييم الاداء هو وسيلة لتزويد ادارة الشركة بالتغذية العكسية والتي تسترشد بها في صياغة استراتيجيتها والنهوض بمستوى ادائها , في حين عرفت لجنة الادلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية تقييم الاداء بأنه :- " تقييم أنشطة شركة ما للتحقق ما اذا كانت مواردها قد اديرت بالصورة التي رُعت فيها جوانب التوفير والكفاءة وقد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة " . (زيود واخرون , 2005: 195)

تقييم الاداء يعني مجموعة الدراسات التي ترمي الى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من ادارة انشطتها في مختلف الجوانب خلال فترة زمنية محددة ومهارتها في

تحويل المدخلات او الموارد الى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة وبالتالي قدرتها في التطور سنة بعد اخرى فضلا عن درجة نجاحها في التقدم على مثيلاتها عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداء اساليب اكثر انتاجا وتطورا في مجال عملها اذن هي عملية جزئية من نطاق نشاط اداري اوسع واشمل وهو الرقابة (محمد , 2013 : 297) ونرى ان تقييم الاداء ينصب على كفاءة استخدام الموارد المتاحة لآجل بناء سياسيات اقتصادية جديدة آخذين بنظر الاعتبار العوامل التي تؤثر في تقييم الاداء المالي سواء كانت داخلية كالرقابة على التكاليف وبالأخص تكلفة الحصول على الاموال والرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة او خارجية لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها كالتغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات والقوانين والتعليمات التي تفرضها الدولة والسياسات المالية والاقتصادية لها. الهدف من عملية تقويم الاداء معرفة مستوى انجاز الوحدة بالوظائف المكلفة بأدائها والوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد بطريقة رشيدة ولتحديد المسؤولية عن الاعمال ونتائجها ولتقديم قاعدة بيانات تمكنها من التنبؤ والتخطيط المستقبلي لزيادة قدرتها التنافسية وتغادياً للالزامات التي يمكن الوقوع بها هناك مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي يركز عليها تقييم الاداء منها :- مقاييس الكفاءة ومقاييس الاقتصاد ومقاييس المسؤولية الاجتماعية والمؤشرات المالية والتي تعتمد في احتسابها على البيانات المحاسبية بالمنظمة مثل العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها , واهم ما يميز هذه المقاييس هو امكانية احتسابها وتصور الاحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة حيث يقوم اسلوب المؤثرات المالية على حقيقة ان هناك دائما حجوم نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة وتتمتع هذه المؤشرات بالمرونة الكافية لمواجهة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية وتصنف الى اربعة فروع رئيسية هي :- مؤشرات الربحية , مؤشرات السيولة , مؤشرات رأس المال , واخيرا مؤشرات توظيف الاموال . وفي دراستنا الحالية سيتم التركيز على احد اهم مؤشرات الربحية وهو العائد على حقوق الملكية ROE في واحد من اهم القطاعات الاقتصادية الا وهو قطاع التأمين لخصوصيته في جذب الاموال بعد التطرق الى مفهوم التأمين واركانه واهميته ومصادره .

مفهوم التأمين: يواجه الافراد والمنظمات الكثير من المخاطر التي تؤدي الى خسائر مادية ومعنوية تهدد اموالهم و ارواحهم وهناك العديد من الطرق لمجابهة هذه المخاطر والتعويض عن الخسائر ابرزها التأمين التأمين لغة مصدر للفعل (أمن) مأخوذ من الاطمئنان ضد الخوف أو من (الامانة) ضد الخيانة. في حين عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الامريكية. التأمين على انه " تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الاخطار الى المؤمنين (شركات التأمين) مقابل موافقتهم على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر او لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها, أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر" (ريجيدا , 2006 : 51) وبذلك فهو ضمان الاخطار والقدرة على درئها بطريقة تسمح على توزيع الخطر على عدد من المؤمنين لذات الخطر .

وقد عرفت الفقرة الاولى من المادة 983 من القانون المدني العراقي التأمين عقد يلزم المؤمن (شركات التأمين) ان يؤدي الى المؤمن له مبلغا ماليا او ايرادا او مرتبا او أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده وذلك مقابل اقساط او اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن وبهذا فان للتأمين اركان لا ينعقد حاله حال باقي العقود الا بتوفرها هي (التراضي , المحل , السبب) ويوضح التعريف السابق عناصر عقد التأمين متمثلا بالاتي :

1- المؤمن-وهي شركات التأمين
2- المؤمن له (المستأمن) وهو الشخص او المشروع صاحب الخطر المطلوب التأمين عليه وقد عرفته الفقرة الثانية من المادة 983 من القانون المدني العراقي هو الذي يؤدي الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن .

3- المستفيد وهو الشخص او الجهة التي يؤدي اليها المؤمن قيمة التأمين (العوض) وقد يكون المؤمن نفسه او شخص اخر . (الغبان , 2013 : 258)

ويتكون نشاط التأمين من عدد من العناصر الرئيسية تشكل بمجملها عقد التأمين وهي : وثيقة التأمين , والمؤمن , والمؤمن له , المستفيد , محل التأمين , مبلغ التأمين ومدة التأمين. وتأتي اهمية التأمين لما له من دور في التوازن الاقتصادي كونه من اهم الالواعية الادخارية واكبرها من خلال جمع الاقساط وفوائضها ثم استثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية مما ينعكس اثره الايجابي على زيادة الانتاج والتطور والدخل القومي ومكافحة التضخم ويساعد ايضا في تنمية الشعور بالمسؤولية عن طريق نشر وسائل الوقاية من الاخطار ومجابهتها بوسائل انذار محددة مسبقا او عن طريق الاستعانة بالخبراء والاحصائيين لدراسة المخاطر واقتراح وسائل منع تحقق الخطر وللتأمين ايضا اهمية في المحور الاجتماعي فانه يعمل على معالجة العديد من الآفات الاجتماعية المتمثلة بالعوز والحاجة لما يضمنه كتعويض مادي للمستأمنين امثالا لعقد التأمين المبرم بينهم كما ان نمو قطاع التأمين سيرافقه نمو مماثل في قدرته على استيعاب اعداد من القوى العاملة وبها يتسع نطاق التوظيف .

اما مصادر عمليات التأمين فهي اما عن طريق مكاتب وادارة الشركة او عن طريق الوكلاء او التأمين لدى شركة تأمين اخرى وهو ما يعرف عنه (اعادة التأمين) (كامل، 95:2016) من هنا يتضح ان شركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا فهي تقدم خدمة تأمينية لمن يطلبها وفي الوقت نفسه تسعى للحصول على عوائد مالية وهي تختلف عن باقي القطاعات الاقتصادية في ان المنتج التأميني يكون على هيئة خدمة وليس سلعة ملموسة وهذه الخدمة آجلة وليست عاجلة, بالإضافة الى ان اسعار المنتج التأميني لا تخضع لقانون العرض والطلب في السوق وانما هي اسعار ثابتة تقدر على اساس الخبرة الماضية في سوق العمل وبهذا لا يمكن لشركات التأمين ان تقدر ارباحها او خسائرها لكون العقود تتخطى الفترة التي عقدت بها .

المبحث الثاني / منهجية البحث والدراسات المابقة

مشكلة البحث: اهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين و إعادة التأمين هو العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المستأمنين وقدرتها على تحقيق عائد ملائم لأصحاب رؤوس الاموال من جانب آخر لهذا لا بد من تقييم أدائها المالي حالها حال جل الشركات لحماية حقوقها وحقوق الغير .

اهمية البحث: تستمد هذه الدراسة اهميتها من محاولتها لتقييم الاداء المالي للشركات عينة البحث من خلال تقييم كفاءة الادارة في استخدام اموال المستثمرين بصفتها وكيلة عنهم ,ومعرفة مدى مقدرة الادارة في توليد عوائد من الاصول المتوفرة المدرة للدخل ومعرفة اتجاه معدل العائد المحقق وعلاقته بالرفع المالي والكفاءة التشغيلية كما يستمد البحث اهميته من اهمية القطاع المشمول بالبحث (قطاع التأمين) وما له من تأثير في الاقتصاد .

اهداف البحث: تتمثل في تحقيق التالي :-

- التعرف على مفهوم تقييم الاداء
- توضيح مؤشرات DuPont System
- معرفة اهمية تطبيق هذا النظام DuPont System على شركات التأمين .
- مقارنة اداء الشركات التأمينية عينة البحث فيما بينها للوصول الى افضلها اداء

حدود البحث:- لتحقيق أهداف هذا البحث تم اختيار خمس شركات تأمين في دولة

قطر مدرجة في سوق قطر المالي وهي:-

- 1 - الشركة الاسلامية القطرية للتأمين تختصر في الجداول والاشكال بكلمة (الاسلامية)
- 2 - شركة الدوحة للتأمين تختصر في الجداول والاشكال بكلمة (الدوحة)
- 3- شركة الخليج التكافلي للتأمين و إعادة التأمين تختصر في الجداول والاشكال بكلمة (الخليج)
- 4- الشركة القطرية العامة للتأمين تختصر في الجداول والاشكال بكلمة (القطرية)
- 5- شركة قطر للتأمين تختصر في الجداول والاشكال (قطر)

أما الحدود الزمنية للبحث فقد امتدت لعشر سنوات بدءاً من 2008 ولغاية 2017

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية ان استخدام DuPont System يؤدي الى تحسين القدرة التنبؤية للأرقام المحاسبية بتحليل المعطيات لكشف مدى كفاءة الشركات في توليد العوائد .تتفرع منها الفرضيات التالية:-

الفرضية الاولى "توجد فروق ذات دلالة احصائية في معدلات العائد على حقوق الملكية RETURN ON EQUITY (ROE) لشركات التأمين القطرية الخمسة.

الفرضية الثانية "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء شركات التأمين القطرية يعزى لمؤشر الرفع المالي EQUITY MULTIPLIER (EM)

الفرضية الثالثة " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين القطرية تعزى الى العائد على الموجودات RETURN ON ASSETS (ROA)

الفرضية الرابعة "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين القطرية تعزى لمؤشر هامش الربحية (PM) PROFIT MARGIN .

اهللوب البحث: اعتمد البحث على المؤشرات المتخصصة لشركات التأمين من البيانات المالية الموحدة للشركات عينة الدراسة مع تقارير مدقي الحسابات المستقلين والمصادر النظرية بهذا كان هناك تزاوج بين المنهج الاستقرائي في تناول ادبيات البحث والمنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على احد الاساليب الاحصائية الا وهو تحليل الارتباط بالاعتماد على برنامج ANOVA لتحليل التباين واسلوب المتوسطات عن طريق البرنامج الاحصائي SPSS .

العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي / حقوق الملكية

معدل العائد على الموجودات = أقساط التأمين / اجمالي الاصول

معدل هامش الربح = الربح الصافي / اقساط التأمين

معدل الرفع المالي = اجمالي الاصول / حقوق الملكية

الدراسات السابقة: رجعت هذه الدراسة الى بعض من الدراسات السابقة المحلية والعربية والاجنبية ومن بينها :-

اولاً - الدراسات العربية

1. دراسة (محمد , 2013) " تقويم الاداء المالي في شركة التأمين العراقية " تناولت الدراسة واقع شركة التأمين العراقية للفترة الزمنية من 2008 لغاية 2010 واعتمد ادوات التحليل المختلفة التي عن طريقها يمكن تحديد وتقويم مستوى الاداء وتوصلت الى ان هناك نمو في الربحية واقساط التأمين لكن دون مستوى الطموح وان الاستثمار العقاري يشكل الجزء الاكبر من استثمارات الشركة حيث بلغ 55% من مجموع الاستثمارات واوصت الباحثة بتطوير تقنية تسويق الخدمات التأمينية واستخدام تقنيات حديثة ولتحقيق كفاءة وفاعلية للأداء لابد من التنسيق مع مراكز التدريب لتطوير ملاكات الشركة كما اوصت بالعمل على اعداد مسودة قانون يساعد في تفعيل قطاع التأمين من خلال بعض انواع التأمين الالزامي .
2. دراسة (صالح وفاضل 2012) " تقييم اداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية "

فكانت بهدف التحقق من أداء الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فيما اذا كان هذا الاداء يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة وكانت عينة البحث تضم 3077 شركة مصنفة الى سبع قطاعات اقتصادية واحتسبت الدراسة معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح والرفع المالي لكل شركة داخل القطاع لمدة ثلاثة سنوات لإيجاد معدل من اجل الوصول الى افضل الشركات أداءً داخل القطاع نفسه مستخدمين اسلوب المتوسطات واسلوب تحليل التباين ANOVA عن طريق البرنامج الاحصائي SPSS واخضعت الدراسة الى انه لا يوجد أثر للقطاع الاقتصادي على الرفع المالي وبينت ايضاً ان افضل القطاعات اداء فيما يتعلق بمعدل هامش الربح هو قطاع المصارف

ونسبته 41,55% وأقلها اداء هو قطاع الاستثمار بنسبة سالب 52%. بينما أفضل القطاعات فيما يتعلق بمعدل منفعة الموجودات هو قطاع السياحة والفندقة وأقلها ايضا قطاع الاستثمار. وأخيراً استنتجت الدراسة ان افضل القطاعات اداء حسب معدل العائد على حقوق الملكية هو قطاع الخدمات واقلها قطاع السياحة والفندقة.

3. دراسة (مرسي واخرون , 2019) " تقييم الاداء في شركات التأمين اعتمادا على مؤشرات نظام الانذار المبكر IRIS هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالي لشركة التأمين الاسلامية في السودان خلال عام 2016 وفقا لمؤشرات IRIS لاكتشاف نقاط القوة والضعف في ادارة العمليات التأمينية المختلفة ومعرفة كيفية توظيف الشركة لأموالها وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان سياسة الاكتتاب لدى الشركة غير سليمة فيما يتعلق بتضخيم معدلات الاكتتاب وان نسبة الاحتفاظ الكلية للشركة مرتفعة الا انه لا توجد تغطية احتياطية ورأس مال يتناسب مع هذا الاكتتاب واوصت بضرورة قيام هيئة الرقابة على التأمين بالعمل على وضع مؤشرات محلية لقياس الاداء الكلي لشركات التأمين السودانية كما اوصت بضرورة مراجعة اجهزة التحصيل والعمل على تقليل اجمالي المصروفات العمومية .

4. هدفت دراسة (اولاد حميدوه 2017) " قياس الاداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية "

الى استخدام نموذج ROE في مصرفي الشعبي والبركة الجزائريين وتم اجراء المقارنة بين اداءهما من حيث العائد والكفاءة في ادارة ومراقبة التكاليف وانتاجية الاصول . وتظهر نتائج الدراسة للفترة من 2014 ولغاية 2016 ان متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية كان 28,31% مقابل 46,18% لكل من الشعبي والبركة على التوالي وعند تحليل هذا المؤشر الى مكوناته تبين ان مصرف البركة أفضل لأنه حقق معدل عائد على الاصول اعلى من الذي حققه الشعبي أي أنه أحسن ادارة الاصول. كما أنه (مصرف البركة) أقل مخاطرة من (المصرف الشعبي) في حين ان (الشعبي) أكثر كفاءة في إدارة ومراقبة والتحكم بالتكاليف أي أنه تحمل تكاليف أقل مقارنة (البركة).

5. تطرقت دراسة (نوفل وآخرون 2012) " تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية باستخدام معدل العائد "

الى تقييم أداء الشركات الاردنية الصناعية المساهمة من خلال تحليل قدرتها على توليد التدفقات التشغيلية من أصولها العاملة باستخدام مواردها بكفاءة وفاعلية ولفحص الفرضيات استخدموا أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكانت تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي والرفع التشغيلي والسيولة كلاً بشكل منفرد وبين معدلات العائد بالإضافة الى وجود دلالة احصائية بين معدل الدوران ونصيب السهم من الارباح ERS وشملت الدراسة 87 شركة ولفتره من 1997 ولغاية 2007.

ثانياً الدراهمات الاجنبية-

1. اشارت دراسة (Sheela etal 2012)

" Financial Performance of Pharmaceutical Industry in India using DuPont Analysis "

الى قياس الاداء المالي لصناعة الادوية في ثلاث شركات هندية ولفترة عشر سنوات امتدت من 2003 ولغاية 2012 باستخدام DU Pont model واستنتجت الدراسة بأن الاداء المالي لشركة Cipla كان افضل من الشركتين الأخرتين لما لهذه العينة من اهمية حيث ان الهند تنتج ادوية بما يعادل عشرين مليار دولار امريكي وهو ما يمثل 10% من الانتاج العالمي من حيث الحجم و 1.5 % من حيث القيمة.

2. وضحت دراسة (Kabiajeh et al 2012)

"The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices "

العلاقة بين ROA, ROE, ROI معا وعلى حدة مع اسعار أسهم شركات التأمين الاردنية العامة خلال الفترة (2002 ولغاية 2007) وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين نسب ROA, ROE, ROI مع اسعار أسهم شركات التأمين العامة الاردنية . كما اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ولكن منخفضة بين كل من نسبة العائد على الاستثمار بشكل منفصل مع اسعار اسهم شركات التأمين الاردنية ومع ذلك اظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين نسبة العائد على حقوق الملكية بشكل مع اسعار سوق شركات التأمين الاردنية العامة.

3. هدفت دراسة (Almazari , 2012)

"Financial Performance Analysis of the Jordanian Arab Bank by Using the DU Pont system of Financial Analysis"

الى قياس الاداء المالي للبنك التجاري العربي الاردني للفترة 2000 – 2009 عن طريق استخدام DU Pont system للتحليل المالي الذي يعتمد على تحليل العائد على حقوق الملكية للبنك العربي الذي يحتل مرتبة بين اكبر المؤسسات المالية الدولية وأظهرت نتائج الدراسة بالثبات المالي نسبياً وبعكس الحد الادنى من التقلبات في الفترة من 2001 ولغاية 2005 ما يشير الى ان الرافعة المالية قليل في تلك السنوات مما يعني ان البنك لا يعتمد على الديون لتحويل اصوله.

4. تناولت دراسة, (Collier etal 2010)

"Evaluating The Impact Of A Rapidly Changing Economic Environment On Bank Financial Performance Using The Dupont System Of Financial Analysis"

أحد اهم البنوك الماليزية الكبيرة بعد الازمة الاقتصادية لشرق اسيا في عام 1998 . وشملت مدة الدراسة الفترة الممتدة من 1999 ولغاية 2006 لبنك AFFIN كيف انتعش تدريجياً وعاد الى الاداء الثابت في بيئة سريعة التغيير بناء على DU Pont system وكانت النتائج سلبية نوعاً ما على اسعار أسهم AFFIN الى 2002 بعدها اصبح التأثير بأدنى حدة من

التقلبات على العائد على حقوق الملكية لغاية 2006 حيث اظهرت الدراسة هامش ربح 10% ومجموع مبيعات الاصول بنحو 0,05 ومعدل الرفع المالي نسبة 12.5. اتجهت دراسة, (2009 Little etal)

The Du Pont Model: Evaluating Alternative Lulasooru Strategies In The Retail Industry "

الى فحص الاداء المالي لشركات البيع بالتجزئة من خلال استخدام DU PONT system وتحديد محركات النجاح المالي بموجب استراتيجيات العمل البديلة. حيث انتمت شركات هذا البحث وفقا لصافي دخلها الى مبيعاتها ونسبة دوران الاصول , واطهرت نتائج البحث ان الشركات التي تتبع استراتيجية التمايز من المرجح ان تحقق عائداً أعلى على صافي الاصول التشغيلية من تلك التي تتبع استراتيجية قيادة التكاليف. ضمت عينة البحث 146 شركة للفترة من 2007/10/31 ولغاية 2008/3/31 الا انه تم اهمال 29 شركة لعدم اعتمال بياناتها وتشير نتائج الدراسة الى ان شركات البيع بالتجزئة التي تتبع استراتيجية التمايز من المرجح ان تحقق عائداً اعلى من تلك التي تتبع استراتيجية قياس التكاليف التي تم قياسها بواسطة متغير الاداء RONO. وأضافت الدراسة ان لها أهمية أكاديمية للعاملين في مجال التدريس أو للمشاركة في تحليل اداء الشركات.

المبحث الثالث / مفهوم وأهمية DU Pont

يدمج ال DU Pont system بين مفهوم العائد على حقوق الملكية ROE ومفهوم العائد على الاستثمار ROI وبالتالي سيقاس اداء الشركات في ما يتعلق بمحاولاتها لتحقيق اقصى عوائد ممكنة باقل مخاطر ممكنة من اجل تحقيق اقصى ربحية ممكنة حيث يصنف العائد على حقوق الملكية الى ثلاث مؤشرات اداء ذكرها (صالح وفاضل , 2012 : 160) بالتالي :

المؤشر الاول: مؤشر هامش الربحية PM والذي يعني مدى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح ومراقبة التكاليف ويحسب بنسبة الربح الى اجمالي اقساط التأمين باعتباره يمثل النشاط الرئيسي لشركات التأمين ولا توجد لديها مبيعات ويسمى ايضاً مؤشر كفاءة ادارة التكاليف .

المؤشر الثاني: فهو مؤشر تقييم كفاءة ادارة الاصول ROA وهي نسبة اجمالي اقساط التأمين الى اجمالي الاصول , الذي يمثل كفاءة الادارة في تحقيق المنفعة من الموجودات بتحقيق الايرادات. كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المنظمة في استخدام اصولها والعكس صحيح

اما المؤشر الاخير : فهو مضاعف حقوق الملكية أو كما يسميه البعض بالرفع المالي EM التي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام اموال الملكية ضمن هيكل راس المال وبصيغة اخرى تفوق الاصول على حقوق الملكية وتحسب بالمعادلة التالية .

$$EM = \frac{TA}{Equity} * 100$$

وبالرغم من ان هذا التحليل قد تم استخدامه في بدايه القرن الماضي الا انه لا يزال يستخدم بشكل واسع لتقييم الربحية وسمي هذا النموذج على اسم الشركة التي طورته وهي شركة DU Pont الامريكية من قبل المهندس F.Donald Son Brown عندما تم تعيينه لتطوير التمويل في الشركة وبذلك اصبح من النماذج المهمة للتحليل المالي بسبب فاعليته في تتبع العناصر المؤثرة في القوة الإفرادية .

وفي عام 1970 انتقل التحليل المالي من العائد على الاستثمار الى العائد على حقوق الملكية وتم تعديل ليشمل معدل مجموع الموجودات الى حقوق الملكية وهي ما يسمى بمضاعفه الربح المالي . (52 : 2012 , Almazair) وقد استخدمه David Gole 1972 في تقييم اداء المصارف لتقييم مصدر وحجم الارياح بمخاطر معينة متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الفائدة ومخاطر التشغيل اضافة الى مخاطر رأس المال . (قريشي , 2004 : 90) وتأسيسا على ذلك فأن DU Pont system يعتبر من الادوات المهمة والمفيدة لتركيزه على بعض النسب مما جعلته كبوصلة عمليات توجه المحلل المالي تجاه مساحات مهمة لمواطن الضعف والقوة في القوائم المالية (84 : 2012 , Sheela , etal)

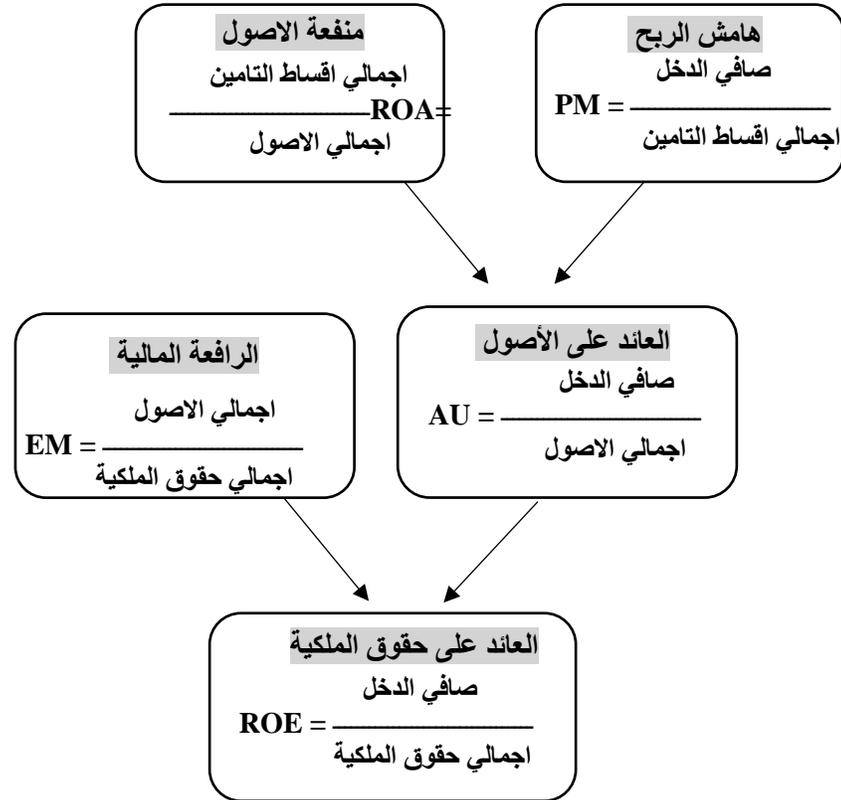
وبهذا فأن DU Pont system تقوم على اساس تجزئة مكونات العائد على حقوق الملكية ROE لأنه يوضح الاثر المزدوج للكفاءة الانتاجية على ربحية الاصول كما يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق الملكية ROE الى مستوى اعلى من العائد على الاصول ROA فهو نتيجة المبيعات التي حققت الارياح والاصول التي استخدمت في انتاج المبيعات وهذه الاصول ربما تكون مشتراه بأموال المالكين او ديون من الاخرين . وبهذا فأن العائد سواء كان ايجابياً أو سلبياً هل هو نتيجة زيادة او خفض هامش الربح او زيادة انتاجية الاصول او قلتها أو زيادة أو خفض درجة الرفع المالي . وحقبة الامر ان ROE مشتق من المؤشرات الثلاثة السابقة وكما يلي (صالح وفاضل 2001 ، 160)

$$\text{حقوق العائد على الملكية} = \frac{\text{الربح صافي}}{\text{الارادات}} * \frac{\text{الارادات}}{\text{الموجودات}} * \frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ومن اجل تقييم اداء الوحدة بشكل كفوء اقترح كل من (Nissim & Perman) مهام لتعديل DuPont System التقليدية من اجل تحديد التأثير على الرفع المالي وعوامل اخرى خارج سيطرة الادارة باستخدام الرفع التشغيلي ومعدل دوران الموجودات (29 : 2008 , Soliman) وبهذا يعتبر مؤشر متكامل لوصف العلاقة بين العائد والمخاطرة وبذلك يمكن الادارة من وضع استراتيجيات تنافسية ناجحة تتمثل اما في ستراتجية التمايز بناءً على تعظيم هامش الربح او ستراتجية قيادة الكلفة بناءً على معدل دوران الاصول وبالتحقيق من المعادلات السابقة لوجدنا ان تحسين العائد على الملكية ربما يتم من خلال اما تحسين مؤشر الربحية مع ثبات معدل دوران الاصول ROA او بالعكس تحسين معدل دوران الاصول مع ثبات مؤشر الربحية

او يعود لارتفاع المؤشرين معا او تغييرهما في اتجاهين متعاكسين مع غلبة التغيير الايجابي في الالهية النسبية للتغيير علما انه يمكن تحسين كل من هامش الربحية ومعدل دوران الاصول من خلال التغيير في البسط او المقام او الاثنين (: Little etal , 2009)



المبحث الرابع. الجانب العملي

نظراً للأهمية التي يتمتع بها اسلوب Du Pont فقد استخدم الباحث هذا الاسلوب في تقييم اداء شركات التأمين القطرية الخمس، اذ بدأ الباحث باستخراج قيمة المؤشر الاساس و هو العائد على حقوق الملكية لمدة 10 سنوات و من ثم ايجاد متوسط قيمة هذا المؤشر. و الجدول (1) يبين متوسط اداء كل شركة من الشركات الخمس.

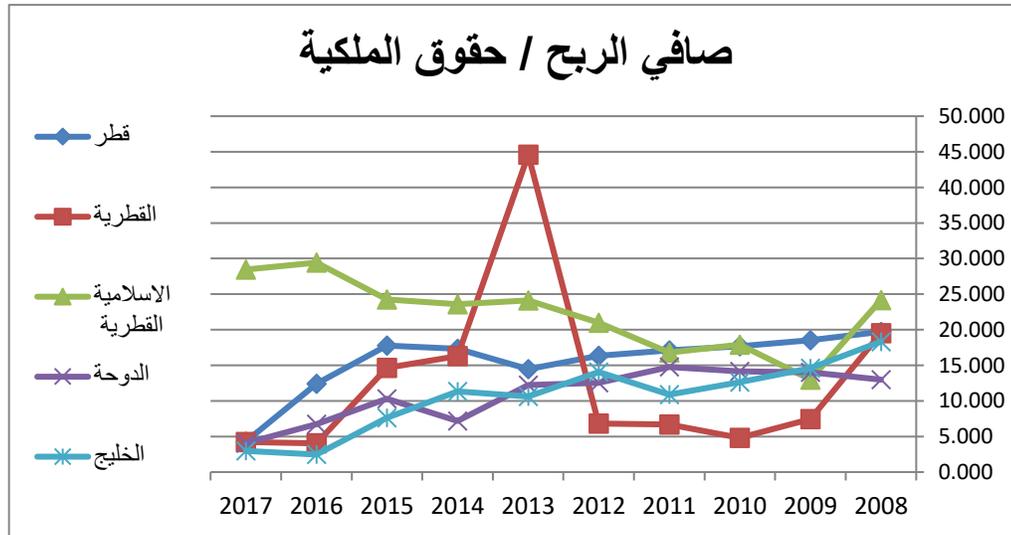
الجدول (1): مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE لشركات التأمين القطرية الخمس

الجدول (1): مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE لشركات التأمين القطرية الخمس										
السنوات										الشركات
متوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008

15.558	4.284	12.418	17.751	17.311	14.463	16.338	17.089	17.676	18.545	19.710	قطر
12.900	4.214	4.030	14.621	16.305	44.587	6.809	6.684	4.804	7.438	19.504	القطرية
22.267	28.445	29.425	24.239	23.595	24.120	20.992	16.781	17.893	13.005	24.179	الاسلامية
10.897	4.060	6.727	10.322	7.191	12.223	12.520	14.755	14.141	14.025	13.004	الدوحة
10.555	2.990	2.463	7.608	11.310	10.627	14.079	10.894	12.647	14.615	18.323	الخليج

من خلال نتائج الجدول اعلاه يمكن ان نميز الشركة الاسلامية باعتبارها صاحبة اعلى متوسط عائد على حقوق الملكية من بين الشركات الخمس بمتوسط مقداره 22.267% . و الشكل ادناه يمثل حركة العائد على حقوق الملكية للشركات الخمس و خلال المدة الممتدة من 2008 و لغاية 2017.

الشكل (1) مؤشر العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين القطرية



و على الرغم من اهمية مؤشر العائد على حقوق الملكية، إلا ان الامر يتطلب تحليل هذا المؤشر الى مكوناته الرئيسية وفقاً Du Pont System و ذلك لمعرفة نقاط القوة و الضعف في اداء شركات التأمين القطرية

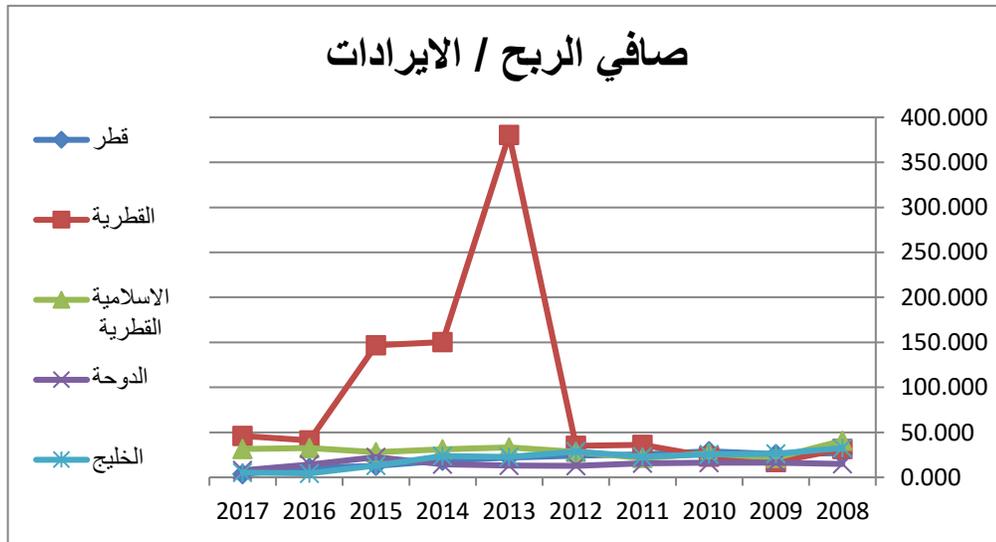
الجدول (2) مؤشر هامش الربحية PM صافي الربح / اجمالي اقساط التامين

السنوات											الشركات
متوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
19.832	3.633	10.621	12.747	18.266	22.039	24.219	25.306	28.915	25.699	26.876	قطر

90.699	46.019	40.996	146.674	150.182	380.360	35.099	36.137	23.034	17.025	31.464	القطرية
29.471	31.505	32.388	27.972	31.093	33.383	28.226	21.415	26.417	21.528	40.779	الاسلامية
14.803	7.761	14.015	22.459	14.478	12.977	12.858	15.702	16.401	16.453	14.921	الدوحة
20.497	5.175	4.409	13.027	23.623	22.798	28.692	23.079	25.427	26.185	32.556	الخليج

من الاطلاع على نتائج الجدول اعلاه يمكن ان نميز بان الشركة القطرية العامة للتأمين هي اعلى المتوسطات لمؤشر هامش الربحية حيث بلغ 90.699 خلال مدة البحث

شكل رقم (2) مؤشر هامش الربحية PM



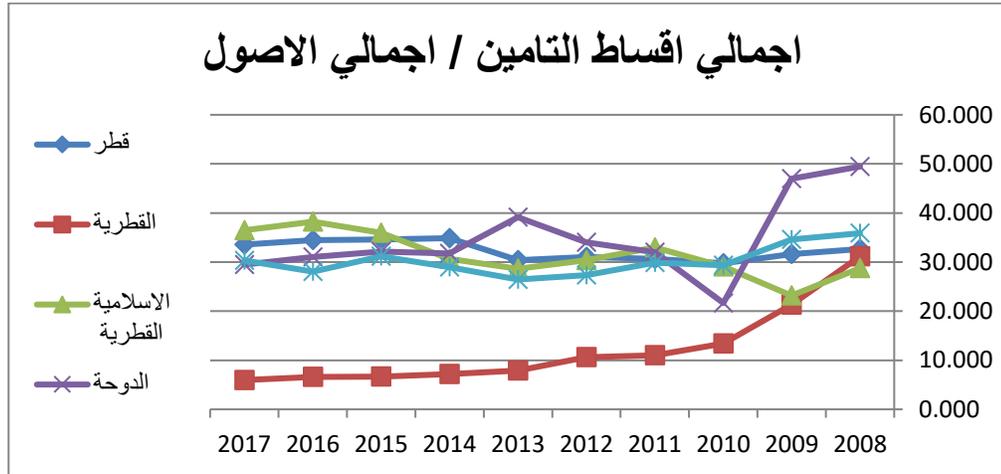
ويتضح من الشكل البياني المتعلق ب PM مدى كفاءة الشركة القطرية في تحقيق الارباح ومراقبة تكاليفها خاصة عام 2013 حيث حققت اعلى هامش ربحية بلغ 380.36 في حين انخفضت شركة قطر عام 2017 بتحقيقها اقل هامش ربح 3.633 بين الشركات .

الجدول (3) مؤشر العائد على الموجودات ROA اقساط التامين / اجمالي الاصول

الشركات	السنوات										
	متوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
قطر	32.357	33.565	34.458	34.624	34.874	30.361	31.007	30.641	29.750	31.634	32.659
القطرية	12.178	5.959	6.621	6.666	7.207	7.864	10.609	11.005	13.379	21.319	31.153
الاسلامية	31.436	36.460	38.234	35.969	30.624	28.644	30.419	32.994	29.099	23.172	28.740
الدوحة	34.771	29.495	31.027	32.148	31.734	39.160	34.025	31.994	21.657	46.994	49.475
الخليج	30.201	30.306	28.066	31.165	28.960	26.452	27.340	29.900	29.336	34.611	35.878

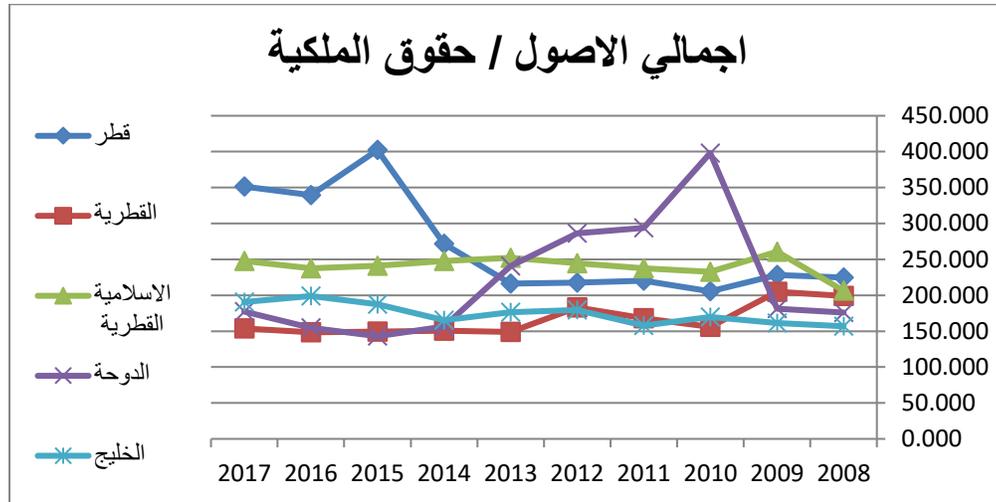
وباحتساب العائد على الموجودات نجد ان شركة الدوحة قد حققت اعلى متوسط بين الشركات حيث بلغ 34.771 والذي يعني انها اكثر استفادة من موجوداتها في تحقيق ايراداتها.

شكل رقم (3) مؤشر العائد على الموجودات



يتبين من خلال الشكل البياني لمؤشر العائد على الموجودات ROA ان شركة الدوحة قد حققت اعلى منفعة للأصول عام 2008 حيث كانت 49.475 الا ان هذا المؤشر انخفض عام 2017 ليصبح 29.495 وبذلك فقدت قدرتها على استخدام اصولها في تحقيق العوائد أي انها اتبعت سياسة التمايز واهملت سياسة الكلفة وبالتحقق من مؤشر الرفع المالي نجد ان شركة قطر للتأمين قد حققت اعلى متوسط حيث بلغ 267.677 وهذا يدل على انها اكثر مخاطرة في استخدام اموال الملكية في تحقيق ايراداتها .

الجدول (4) مؤشر الرفع المالي EM اجمالي الاصول / حقوق الملكية
الشكل رقم (4) مؤشر الرفع المالي EM



نلاحظ من الرسم البياني ان شركة قطر للتأمين حققت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث كان متوسط الرفع المالي لها عام 2008 واصبح 351.215 عام 2017 على عكس شركة الدوحة التي كان معدل الرفع المالي لها مرتفع 398.098 عام 2010 وانخفض عام 2015 الى ادنى مستوى له حيث بلغ 142.962 في حين شهدت باقي الشركات استقرارا نسبيا .

و بعد تحليل اداء شركات التأمين و تحديد نقاط القوة و الضعف لابد من معرفة فيما اذا كان هناك توافق في اداء الشركات الخمس سواء على مستوى المؤشر العام للاداء المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، او على مستوى مكوناته، و لتحقيق هذا الهدف فقد استخدم الباحث تحليل التباين الاحادي ANOVA من خلال البرنامج الاحصائي SPSS v.24 . اذ كانت فرضيات

الشركات	السنوات									
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
قطر	351.235	339.326	402.197	271.753	216.150	217.570	220.389	205.475	228.115	224.555
القطرية	153.684	148.453	149.537	150.649	149.057	182.874	168.082	155.896	204.923	198.984
الاسلامية	247.630	237.621	240.913	247.793	252.246	244.489	237.491	232.777	260.697	206.308
الدوحة	177.380	154.698	142.962	156.505	240.528	286.171	293.712	398.098	181.389	176.145
الخليج	190.668	198.998	187.401	165.319	176.223	179.477	157.865	169.546	161.262	156.870

الدراسة كما يأتي:

الفرضية الاولى: (توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين القطرية الخمس تعزى للعائد على حقوق الملكية) وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما في الجدول التالي:
جدول (5): نتائج اختبار التباين الاحادي ANOVA تبعاً للعائد على الملكية

الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر	15.5585	4.46771	4.833	0.002	دال احصائياً
القطرية	12.8996	12.41628			
الاسلامية	22.2674	5.15089			
الدوحة	10.8968	3.68514			
الخليج	10.5556	5.00783			

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين احادي الاتجاه و منه نستنتج انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في العائد على الملكية للشركات الخمسة حيث جاءت قيمة F بمقدار 4.833 و بقيمة احتمالية 0.002 و هي اصغر من 0.05 اي ان هناك دلالة احصائية بعدم وجود توافق في الاداء بين الشركات الخمس، اذ يبين الجدول اعلاه ارتفاع قيمة متوسط الشركة الاسلامية مقارنة ببقية الشركات.

و لمعرفة سبب الفروقات الاحصائية تم اجراء اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (Tukey) و كما يأتي:

جدول (6) نتائج اختبار المقارنات البعدية

الشركات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر - القطرية	2.65890	0.945	غير دال
الاسلامية - قطر	6.70890	0.334	غير دال
قطر - الدوحة	4.66170	0.687	غير دال
قطر - الخليج	5.00290	0.627	غير دال
الاسلامية - قطرية	9.36780	0.074	غير دال
قطرية - الدوحة	2.00280	0.980	غير دال
قطرية - الخليج	2.34400	0.965	غير دال
الاسلامية - الدوحة	11.37060	0.017	دال
الاسلامية - الخليج	11.71180	0.013	دال
الدوحة - الخليج	0.34120	1.000	غير دال

من خلال جدول المقارنات البعدية يمكن ان نحدد ان سبب عدم توافق اداء الشركات يعزى الى فروقات الاداء بين الشركة الاسلامية و شركة الدوحة من جهة و مع شركة الخليج من جهة اخرى.

الفرضية الثانية: (توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين الخمسة تعزى لمؤشر الرفع المالي) و لاختبار هذه الفرضية فقد تم اجراء اختبار التباين الاحادي ANOVA . اذ يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار و الدلالة الاحصائية و كما يأتي:

جدول (7): نتائج اختبار التباين الاحادي ANOVA تبعاً لمؤشر الرفع المالي

الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر	267.6765	70.65048	7.374	0.000	دال احصائياً
القطرية	166.2139	21.72294			
الاسلامية	240.7965	14.57241			
الدوحة	220.7588	82.60209			
الخليج	174.3629	14.63315			

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين احادي الاتجاه و منه نستنتج انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في العائد على الملكية للشركات الخمسة حيث جاءت قيمة F بمقدار 7.374 و بقيمة احتمالية 0.000 و هي اصغر من 0.05 اي انها دالة احصائياً. كما يبين الجدول اعلاه ارتفاع قيمة متوسط شركة قطر مقارنة ببقية الشركات. و لمعرفة سبب الفروقات الاحصائية تم اجراء اختبار المقارنات البعدية (Multiple Comparisons (Tukey و كما يأتي:

جدول (8) نتائج اختبار المقارنات البعدية

الشركات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر - القطرية	101.46260	0.002	دال
قطر - الاسلامية	26.8800	0.839	غير دال
قطر - الدوحة	46.91770	0.377	غير دال
قطر - الخليج	93.31360	0.005	دال
الاسلامية - قطرية	74.58260	0.04	دال
الدوحة - قطرية	54.54490	0.229	غير دال
الخليج - قطرية	8.14900	0.998	غير دال
الاسلامية - الدوحة	20.03770	0.938	غير دال
الاسلامية - الخليج	66.43360	0.088	غير دال
الدوحة - الخليج	46.39590	0.388	غير دال

ومن خلال جدول المقارنات البعدية يمكن ان نحدد سبب عدم توافق اداء الشركات يعزى الى فروقات بين شركة قطر مع كل من الشركة القطرية وشركة الخليج من جهة وبين الشركة الاسلامية والشركة القطرية من جهة اخرى في الرفع المالي .
الفرضية الثالثة : (توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين الخمسة تعزى لمؤشر منفعة الاصول).

و لاختبار هذه الفرضية فقد تم اجراء اختبار التباين الاحادي ANOVA . اذ يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار و الدلالة الاحصائية و كما يأتي:

جدول (9): نتائج اختبار التباين الاحادي ANOVA تبعاً لمؤشر العائد على الاصول

الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر	32.3573	1.92958	24.618	0.000	دال احصائياً
القطرية	12.1782	8.11137			
الاسلامية	31.4355	4.53311			
الدوحة	34.7709	8.32049			
الخليج	30.2014	3.01467			

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين احادي الاتجاه و منه نستنتج انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في منفعة الاصول للشركات الخمسة حيث جاءت قيمة F بمقدار 24.618 و بقيمة احتمالية 0.000 و هي اصغر من 0.05 اي انها دالة احصائياً. كما يبين الجدول اعلاه ارتفاع قيمة متوسط العائد على الاصول لشركة الدوحة مقارنة ببقية الشركات. و لمعرفة سبب الفروقات الاحصائية تم اجراء اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (Tukey) و كما يأتي:

جدول (10) نتائج اختبار المقارنات البعدية

الشركات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر - القطرية	20.17910	0.000	دال
قطر - الاسلامية	0.92180	0.998	غير دال
الدوحة - قطر	2.41360	0.928	غير دال
قطر - الخليج	2.15590	0.951	غير دال
الاسلامية - قطرية	19.25730	0.000	دال
الدوحة - قطرية	22.59270	0.000	دال
الخليج - قطرية	18.02320	0.000	دال
الدوحة - الاسلامية	3.33540	0.798	غير دال
الاسلامية - الخليج	1.23410	0.994	غير دال
الدوحة - الخليج	4.56950	0.547	غير دال

وبهذا يتبين ان عدم التوافق بين اداء الشركات يعود الى فروقات بالاداء بين الشركة القطرية وكل من شركة قطر والشركة الاسلامية وشركة الدوحة وشركة الخليج بينما لا توجد فروقات تذكر بين اداء الشركات الاخرى في مؤشر العائد على الاصول ROA. الفرضية الرابعة: (توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات التأمين الخمسة تعزى لمؤشر هامش الربحية) و لاختبار هذه الفرضية فقد تم اجراء اختبار التباين الاحادي ANOVA . اذ يوضح الجدول رقم (11) نتائج الاختبار و الدلالة الاحصائية وكما يأتي:

جدول (11) نتائج اختبار التباين الاحادي ANOVA تبعاً لمؤشر تقييم الربحية

الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
قطر	19.821	8.30342	3.844	0.009	دال احصائياً
القطرية	90.6990	112.85447			
الاسلامية	29.4706	5.76932			
الدوحة	14.8025	3.68399			
الخليج	20.4971	9.66297			

يوضح الجدول (11) نتائج تحليل التباين احادي الاتجاه و منه نستنتج انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في العائد على الملكية للشركات الخمسة حيث جاءت قيمة F بمقدار 3.844 و بقيمة احتمالية 0.009 و هي اصغر من 0.05 اي انها دالة احصائياً. كما يبين الجدول اعلاه ارتفاع قيمة متوسط الشركة القطرية مقارنة ببقية الشركات. و لمعرفة سبب الفروقات الاحصائية تم اجراء اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (Tukey) وكما يأتي:

جدول (12) نتائج اختبار المقارنات البعدية

الشركات	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية
القطرية - قطر	70.86690	0.062	غير دال
الاسلامية - قطر	9.63850	0.996	دال
قطر - الدوحة	5.02960	1.000	دال
الخليج - قطر	0.66500	1.000	دال
قطرية - الاسلامية	61.22840	0.144	دال
قطرية - الدوحة	75.89650	0.038	غير دال
قطرية - الخليج	70.20190	0.066	دال
الاسلامية - الدوحة	14.66810	0.981	دال
الاسلامية - الخليج	8.97350	0.997	دال
الخليج - الدوحة	5.69460	0.999	دال

ويدل جدول المقارنات البعدية ان هناك فروقات بين اداء الشركات يعود الى مؤشر هامش الربحية PM في كل العلاقات الا انه ينعدم فقط بين الشركة القطرية وشركة الدوحة .

الامتتاجات والتوكيات

الامتتاجات: يعد تقييم الاداء ذو اهمية كبيرة لكافة الشركات الا ان اهميته تكون اشد في مجال شركات التأمين كونها تعمل في محيط يتميز بالتغير المستمر ولعكس الصورة تم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية ROE والمعدلات بحد ذاتها رقم بدون دلالة الا اذا قورنت بغيرها وهذا يستوجب معايير مختلفة لتمكنا من الحكم على هذه المعدلات ومقارنتها ، ومن خلال التحليل المالي والاحصائي وبالاعتماد على البيانات المالية المجسدة في القوائم للشركات عينة البحث وبالرغم من وجود تباين في نتائج تقييم اداء الشركات تبعا لـ DUPONT SYTEM خلال فترة الدراسة الا أنه هناك بعض الامتتاجات نلخصها بالاتي :-

- 1- العائد على حقوق الملكية ROE في أغلب الشركات كان في انخفاض عدا الشركة الاسلامية القطرية للتأمين .
- 2- أظهرت نتائج الدراسة أن معدل هامش الربح PM للشركة القطرية العامة للتأمين خلال فترة الدراسة تراوحت بين 17.025% كأدنى معدل و 380.36% كأقصى معدل وهذا يعني أنها حققت هامش ربح متزايد خلال فترة الدراسة ويعود ذلك الى اعتمادها على الية مضمونة الربحية تمثلت في البيع بالمرابحة وهذا واضح جدا في الجداول والرسوم البيانية حيث تظهر في قمة الشكل .
- 3- زيادة منفعة الاصول AU في شركة الدوحة للتأمين مقارنة بباقي الشركات ؛ وهذا يدل على كفاءتها في استخدام الاصول وبالتالي امكانياتها في الرقابة على التكاليف لتحقيق العوائد .
- 4- حققت شركة قطر للتأمين أعلى مستوى لمؤشر الرفع المالي EM حيث بلغ 267.677 و يدل ذلك أنها أكثر مخاطرة في استخدام أموال الملكية .
- 5- هناك ارتفاع ملحوظ في توظيف أموال أغلب الشركات القطرية العاملة في مجال التأمين .

ب- التوكيات:-

- 1- على شركات التأمين القطرية أن تعمل على زيادة كفاءتها التشغيلية من خلال التخلص من بعض أعباء المصاريف التشغيلية المتضخمة .
- 2- على شركات التأمين القطرية أن تقلل من استخدامها للرفع المالي والذي يشكل أعباء عليها لان استخدام رافعة مالية اكبر دون حدود لزيادة العائد يمكن أن يكون خطر نتيجة للمديونية المفرطة و ارتفاع التكاليف المالية وربما العجز عن ايفاءها .
- 3- لتمويل شراء بعض الاصول الثابتة على الشركات عينة البحث أن تعتمد الاستثمار التشغيلي خصوصا اذا كانت حاجتها لها مؤقتة.
- 4- ضرورة دراسة السوق القطرية ككل من قبل الباحثين ولكل قطاع على حدة والمقارنة بين تلك القطاعات ولفترات زمنية أخرى من أجل الوصول الى نتائج أكثر فائدة و شمولية .

المصادر العربية :

1. اولاد حيمودة، عبد اللطيف، زوييدة محسن، بن علال بلقاسم " قياس الاداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية- دراسة حالة" مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر , المجلد6, العدد2, 2017.

2. الغبان ،ثائر صبري محمود و فائزة أبراهيم محمود "المحاسبة في المنشآت المالية والمصرفية 2013 .
3. خشارفة، " حسن تقييم اداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهة نظر الشركات نفسها والاجهزة المسؤولة عنها " مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، مجلد 29, العدد2, 2005.
4. ريجيدا، جورج ، "تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني و د. ابراهيم محمد، "مبادئ ادارة الخطر والتأمين" ، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية،2006.
5. زيود، لطيف ودكتور ماهر الامين ومنيرة المهندس " تقويم اداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف السوري" مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد27, العدد4 , 2005 .
6. صالح، د. علاء عبد الحسين، عدي صفاء الدين فاضل "تقييم اداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008 – 2010 مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية/ الكوفة، مجلد 8, العدد25, 2012.
7. عقل ، مفلح محمد: "مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي" الطبعة الاولى، مكنية المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان. الاردن , 2009
8. قريشي ، محمد الجموعي، "تقييم اداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية" مجلة الباحث ورقلة، الجزائر ، العدد3 . 2005.
9. كامل، ميادة رشيد "الاستثمارات في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركة التأمين الوطنية والعراقية" مجلة الاقتصادي الخليجي العدد29 ايلول 2016 .
10. محمد، فائزة عبد الكريم "تقويم الاداء المالي في شركة التأمين العراقية" مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 8 العدد 22 الفصل الاول 2013 .
11. مرسي ، سامي أحمد مرغي و نزار علي محمد احمد و مجتبي هاشم رمضان سعيد "تقييم الاداء في شركات التأمين اعتمادا على مؤشرات نظام الانذار المبكر IRIS بالتطبيق على الشركة الاسلامية" مجلة الدراسات العليا –السودان مجلد14 العدد 1054 عام 2019
12. نوفل موسى عبد الهادي ود. نعيم سلامة القاضي وموسى سعيد مطر واسراء علي النسور " تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية باستخدام معدل العائد للفترة 1997 – 2007 ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية المجلد العشرون، العدد 2, يونيو, 2012

المصادر الاجنبية:

1. Alma zaria , Dr Ahmed Arif , "Financial Performance Analysis of the Jordanian Arab Bank by Using the DUPONT SYSTEM of Financial Analysis" Journal of Economics and Finance , 2012.
2. Collier , Carl B. McGowan & Junaina Muhammad , " Evaluating The Impact Of A Rapidly Changing Economic Environment On Bank Financial Performance using The DUPONT SYSTEM Of Financial Analysis " Asia Pacific Journal of Finance and Banking Research , 2010.

3. Jones , Garth & George , Jennifer M. Essentials of Contemporary management , Boston : McGraw Hill Irwin , 2004.
4. Kabajeh , Dr. Majed Abdel Majid , AL Nu'aimat , Dr. Said Mukhled Ahmed & Dahmash , Dr. Firas Naim , " The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices " , International Journal of Humanities and Social Science , 2012.
5. Little , Philip L. & Beverly L. Little , The Du Pont Model: Evaluating Alternative Lulasoorra Strategies In The Retail Industry " Horry Georgetown Technical College dir David Coffee, Western Carolina University svitele wol , 2012.
6. Poster , Theodore H. & Streib , Gregory " Element of strategie planning and management in Municipal Government : Status After Two Decades , 2005.
7. Sheela , S. Christina & Dr. K. Karthikeyan , " Financial Performance of Pharmaceutical Industry in India using DuPont Analysis " , European Journal of Business and Management ISSN
8. Soliman , Mohamed " The use of DU Pont Analysis by market Partie Pont's , 2008.